العدد (1946) السنة الثامنة - الأربعاء (27) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

الريل وحمد

■ إحسان شمران الياسري

كانت تُحفة الشاعر الكبير (مظفر النواب) المُغناة (الريل وحمد) من القصائد التي دلت على الأمكنة والأشياء وعلى أسرار العشق الجميل.. فأصبح (الريل) معروفا لمن لم يسمع ولم يرَ القطار أو سكة الحديد.. وحتى الذين مَروا بتجارب الحُب وذابوا فيه، وأمضّهم عذاب الفراق، لم يألفوا هذا الحشد الرائع من الأمكنة والدلالات، ولم يروا في الشعر زُحاما بين الآلة والروح، كالذي بان جليا بين القطار والعشق والقهوة وطريق البصرة..

مرّينه بيكم حمد واحنه ابقطار الليل
واسمعنه دك اكهوه.. وشمينة ريحة هيل.
يا ريل صيح ابقهر.. صيحة عشك .. يا ريل
هودر هواهم ولك.. حدر السنابل كطه

وفي هذه القصيدة، يُخاطِبُ القطار وكأنه كائن حي يفهم اللوعة ويستجيب، وقد ينتظر.. فهو يمرُ بمدنٍ وأمكنة:

يا بو محابس شذر، ياالشّاد خُزامات
يا ريل بالله ابغنج.. من تجزي بام شامات
ولا تمشي .. مشية هجر.. كلبي بعد ما مات

ويعتقد النواب إن عربات القطار (الفراكين) تستمتع بمسيرها، فيما هي لحظات فراق، وعليها أن تحزن:

جيزي المحّطة بحزن ..وونين يفراكين
ما وّنسونه ابعشكهم، عيب تتونسين
يا ريل.. چيّم حزن.. اهل الهوى امچيّمين

وعندما غنى المَطرب اللامع (ياس خضر) هذه الأغنية، كنت صغيرا، فلم افهم أشياء كثيرة منها، (الريل) و(الفراكين).. ولكني رأيت قدرا هائلا من الحنين والعذاب الأنيق، والاستعداد التراجيدي للفراق.

كانت الكلمات المُغنّاة تطرق السمع والروح وتكسر الأبواب التي عطلها الفهم والإدراك، وكأنها غيمة من الأسئلة والأصداء واللحن المكين:

آنه ارد الوك لحمد.. ما لوكن لغيره
يجفّلني برد الصبح وتلجلج الليره
يا ريل باول زغرنه لعبنه طفيّره
وهودر هواهم ولك.. حدر السنابل كطه

وبعد عديد السنين التي سحبتنا فيها قاطرة الحياة إلى هذه الدروب، وأجبرتنا على سماع الأغاني الهابطة، والضمائر الصدئة، والأوطان الموحشة بالحزن، صار الاستماع إلى أغانٍ من وزن (الريل وحمد)، كسهم بارد في جذور الروح، يدفعك إلى الحنين والفناء الأبدي في ذكرى وطنك حتى لو كنتَ في الطريق إليه.. إنه حزن الريل وغربة حمد:

يا ريل طلعوا دغش
والعشق جذابي
دك بيّه طول العمر
ما يطفه عطابي

وإذ نسمو بجوهرة النواب، ضمن عُقد الجواهر التي أبدعها، نأمل أن يكتب هذا الجيل من وحي هذا الإبداع، أو يمتنع.

ihsanshamran@yahoo.com

بيئة ديمقراطية وسلم مستقر

جهود كبيرة تبذل بغية تحقيق بيئة ديمقراطية في العراق من شأنها الرقي بالمجتمع العراقي وفق مبادئ وقيم ترتكز على مفهوم المواطنة بمعناها الشامل بعد أن حاول البعض في السنوات الماضية جر العراق وشعبه لمشروع خطير كان يستهدف بالأساس نسف مشروع الديمقراطية وتحويل البلد إلى "كانتونات متصارعة".

حسين علي الحمداني

المؤتمر العام الثالث للمجلس العراقي للسلم والتضامن الذي أنهى أعماله بجملة من التوصيات المهمة جدا والتي من شأنها أن تديم العلاقة الوطيدة بين منظمات المجتمع المدني العراقي وبين الحكومة العراقية بما يؤمن شراكة فعلية في ترسيخ قيم العدل والمساواة وبناء دولة المؤسسات والقانون التي من شأنها أن ترتقي بالبلد في مختلف الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولا بد من أن نشير هنا إلى واحدة من أهم التوصيات التي خرج بها المؤتمر الثالث والتي تتضمن إشارة واضحة لمفهوم ومعنى السيادة الوطنية واستكمال متطلباتها خاصة أن الجميع يدرك جيدا بأن استكمال السيادة الوطنية ركيزة مهمة من ركائز السلم والأمن والاستقرار في العراق، وتصاحبها بالتأكيد إجراءات أخرى لا تقل أهمية عنها ، لا سيما أن الحكومة العراقية جادة في تنشيط وتفعيل مشروع المصالحة الوطنية ودعم مبادرة المصالحة الوطنية المجتمعية بعيداً عن التقاطعات السياسية وتجاذباتها في المرحلة السابقة لأن هذا المشروع وتلك المبادرة يجب أن يكونا بعيدين كل البعد عن المزايدات سواء في وسائل الإعلام أو الحوارات الخاصة لأنهما مشروع وطني يمس سيادة البلد ويعزز استقراره من جهة ومن جهة أخرى هو يشمل جميع أبناء الوطن باختلاف توجهاتهم الفكرية ، ويساهم بشكل فعال في ترسيخ التجربة الديمقراطية في البلد بما يجعلنا قادرين على بناء دولة المؤسسات القانونية الدستورية .

إن الهدف الأساسي والواضح والصريح الذي تجلى في المؤتمر الثالث للمجلس العراقي للسلم والتضامن تمثل في توصيته المهمة جداً بنشر ثقافة حقوق الإنسان وتأصيلها في مفاصل حركة المجتمع والمؤسسات بوصفها ركنا أساسياً من أركان السلم الأهلي والمجتمعي خاصة مؤسسات المجتمع المدني في العراق التي تعد شريكاً مهماً في التنمية البشرية من جهة وتعزيز قيم ومفاهيم حقوق الإنسان من جهة أخرى ، وتعد هذه المؤسسات الوسيط النزيه بين الشعب والدولة خاصة إنها في طورها الأول تحتاج لتعزيز مكانتها في المجتمع العراقي الذي خرج لتوه من حقبة نظام شمولي أعقبته فوضى وعدم استقرار ، وهذه هي انتقاله تمر بها جميع المجتمعات التي يحدث فيها تغيير سياسي لنظام حكم، حيث تحتاج لمرحلة انتقالية ترسم من خلالها الأطر العامة للمراحل المقبلة. ولكي يتم تعزيز فرص السلم والاستقرار في أي بلد كان ، فإن هنالك قواسم مشتركة وثوابت لا يمكن تجاوزها أو خرقها ، وهذا ما تجلى بوضوح في توصيات المؤتمر الثالث الذي أكد صيانة الدستور وحمايته من محاولات الخرق والالتفاف على مواده والالتزام بالوسائل الشرعية في حال الحاجة إلى تغيير بعض مواده.

وهي إشارة واضحة جداً للتفسيرات الكيفية لمواد الدستور والتي يريد البعض من خلالها الحصول على بعض المكاسب من خلال الكثير من الشواهد التي تعايشنا معها في الأشهر المنصرمة ، يضاف إلى ذلك بعض الخروقات الدستورية الخطيرة التي ارتكبت في الأشهر السبعة الماضية من خلال إبقاء جلسة مجلس النواب مفتوحة لفترة قياسية لم تشهدها دولة في العالم ، ثم محاولات البعض بالقفز على مواد الدستور عبر التوافقات السياسية متناسين بأن الدستور العراقي لا يمكن القفز على مواده ولكن يمكن تعديلها من خلال الأطر الدستورية نفسها وطرح التعديلات على الشعب العراقي بغية تأييدها أو رفضها .

وبنفس الاتجاه وجدنا أن المؤتمر الثالث قد تنبه لنقطة مهمة جداً تتمثل برعاية الجيل الجديد من أبناء الشعب العراقي بشبابه وشاباته وتأكيده على أهمية الاهتمام والرعاية للمرأة العراقية التي تقع عليها مسؤولية كبيرة جدا في تنشئة الأجيال القادمة ، وفي ما يخص الشباب فإنني أجد بأن ثمة خيارات عديدة من شأنها أن ترتقي بهذه الشريحة التي تشكل نسبة كبيرة من المجتمع العراقي ، ومن هذه الخيارات الاستفادة من طاقاتها في سوق العمل العراقي المفتوح وتشجيعهم عبر اهتمام منظمات المجتمع المدني العراقي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في العالم وتوفير فرص مشاريع صغيرة لهم على غرار ما حصل في الكثير من الدول التي انتقلت من النظم الدكتاتورية للنظم الديمقراطية، ولنا في تجربة جنوب أفريقيا مثالاً حياً وراقياً في كسب هذه الطاقات الواعدة وجعلها عناصر إيجابية تساهم في استقرار السلم في البلد.

إسقاط المزوّرين

حسين عبد الرازق

منذ سنوات طويلة والأحزاب الرئيسية في مصر ، عدا الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ، تطالب بإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية، وفي عام ١٩٩٠ اشتركت هذه الأحزاب في صياغة مشروع قانون لمباشرة الحقوق الانتخابية (السياسية)، وتولى (خالد محيي الدين) رئيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي التقدم بالمشروع إلى مجلس الشعب بدءاً من عام ١٩٩١ وإعادة تقديمه مع كل دورة جديدة للمجلس حتى عام ٢٠٠٠ دون أن يناقشه مجلس الشعب، وفي مؤتمر الإصلاح الدستوري الذي دعت إلى عقده أحزاب الائتلاف الديمقراطي (الوفد ، التجمع ، الناصري ، الجبهة) في ٣١ / آذار / مارس ٢٠١٠ تحت شعار (البديل الآمن للوطن)، كان المحور الأول (ضمانات العملية الانتخابية) والتي اقترحت إصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية وتعديل القانون الخاص بمجلس الشعب، وقام حزب التجمع بصياغة مشروع جديد لمباشرة الحقوق السياسية (الانتخابية) على أساس هذه الاقتراحات وطرحه على كل الأحزاب والقوى السياسية وأعضاء مجلسي الشعب والشورى.. وأهمها:

■ تشكيل لجنة قضائية بالكامل (لجنة الانتخابات العليا) من رئيس للجنة ترشحه الجمعية العمومية لمستشاري محكمة النقض وأربعة أعضاء من بين مستشاري محكمة النقض ترشحهم جمعيتهم العمومية وأربعة من رؤساء محاكم الاستئناف ترشحهم الجمعية العمومية لمحكمة استئناف القاهرة، ومدة اللجنة ست سنوات ميلادية، ويتفرغ أعضاؤها جميعا، ويحظر تولي أعضاء اللجنة أي منصب في الدولة أثناء عضوية لجنة الانتخابات العليا، كما يحظر عليهم عضوية المجالس الانتخابية لمدة ثلاث سنوات بعد انتهاء العضوية.

■ تتحول اختصاصات اللجنة من الإشراف على العملية الانتخابية، حاليا، إلى إدارة العملية الانتخابية بالكامل، بدءاً من تقسيم الدوائر وإعداد جداول جديدة لقيد الناخبين وفق الرقم القومي، ووضع الجدول الزمني لمراحل العملية الانتخابية، والقواعد العامة للدعاية الانتخابية والضوابط التي تحكمها، وتحديد عدد اللجان العامة والفرعية التي تجري فيها عملية الاقتراع ومقارها وتعيين رؤساء للجان العامة والفرعية وأمنائها، وتشكيل لجان تلقي طلبات الترشيح واللجان المختصة بالنظر في الطعون حول الترشيح، وإعلان قوائم المرشحين النهائية وقواعد توزيع الرموز الانتخابية على الأحزاب والمرشحين، وإعداد وطبع بطاقات الانتخابات.. وصولاً إلى إعلان النتائج النهائية للانتخابات والاستفتاءات، ونص المشروع كذلك على التزام كل الوزارات والإدارات العامة والهيئات التنفيذية التي تتصل أعمالها بالانتخابات والاستفتاءات بما تصدره اللجنة من قرارات في هذا الشأن، وتضع تحت تصرفها الموظفين اللازمين للقيام بالأعباء الموكولة للجنة، كما نص على إصدار وزير الداخلية بناء علي طلب من رئيس اللجنة قراراً قبل بدء الانتخابات بوقت كاف، بانتداب العدد المطلوب من قوات الشرطة للعمل مباشرة تحت إشراف اللجنة العليا للانتخابات (وتتلقى تلك القوات أوامرها لحفظ النظام أثناء العملية الانتخابية بكل مراحلها من رئيس اللجنة العليا للانتخابات أو من ينيبه، ومن رؤساء اللجان العامة والفرعية بحسب الأحوال).

إجراء الانتخابات على أساس نظام القائمة النسبية غير المشروطة، وترك حرية تكوين القوائم، بين قوائم حزبية خالصة أو قوائم من غير الحزبيين، وقوائم مشتركة من أكثر من حزب أو من حزب (أو أكثر) وعدد من غير الحزبيين.. بما يضمن المساواة التامة بين المواطنين في ممارسة حق الترشيح والانتخاب لمجلس الشعب، ولا تلتزم الأحزاب أو القوائم الأخرى بالترشيح في جميع الدوائر أو التقدم بقوائم كاملة أو الحصول على حد أدنى من الأصوات على امتداد الجمهورية.

■ وضع ضوابط للإنفاق في الانتخابات بعد أن تبين أن سلاح المال قد استخدم بما يسيء إلى العملية الانتخابية ويؤثر بدرجة كبيرة في نتائج الانتخابات، وتحمل الدولة لمسؤوليتها في مواجهة استخدام العنف والبلطجة في الانتخابات وتطبيق القانون وتغليظ العقوبات ضد كل من يثبت لجوؤه إلى القوة لفرض الرأي أثناء الانتخابات.

■ وقف العمل بحالة الطوارئ، إذا كانت معلنة، منذ صدور الدعوة للانتخابات وحتى انتهاء الفرز وإعلان النتائج.

إلغاء القوانين المقيدة للحريات والحقوق السياسية وتأكيد حق المواطن المصري في ممارسة النشاط السياسي والحزبي في إطار حرية الرأي والتنظيم والدعوة، وإلغاء القيود المفروضة على تشكيل الأحزاب والجمعيات والمؤسسات الأهلية، واستقلال النشاط النقابي، وإزالة كل القيود المفروضة على ممارسة النشاط السياسي والجماهيري.

وتجاهل مجلس الشعب الذي يهيمن عليه الحزب الوطني هذا المشروع تماما.

ومع انفضاض دورة مجلس الشعب، طالبت أحزاب المعارضة الديمقراطية رئيس الجمهورية باستخدام صلاحياته الدستورية طبقا للمادة ٧٤١ وإصدار قرار بقانون مباشرة الحقوق السياسية، وكان الرد جاهزاً: أن الرئيس يرفض اللجوء لاستخدام حقه في إصدار قرار بقانون في غيبة مجلس الشعب، وللأسف فهذا الرد لم يكن إلا محاولة لخداع الرأي العام، فسرعان ما أصدر رئيس الجمهورية قراراً بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية يتناول الإجراءات الخاصة بانتخاب ٤٦ سيدة في المقاعد المخصصة لكوتا المرأة.

والدلالة الواضحة لهذا الموقف هو إصرار الحكم على تزوير الانتخابات القادمة والاستمرار في إضعاف فرص الأحزاب في الفوز بعدد كبير نسبياً من المقاعد يحرم الحزب الوطني من أغلبيته (الكاسحة) التي يحصل عليها بالتزوير لضمان حصوله على ثلثي مقاعد مجلس الشعب على الأقل.

ومسؤولية الأحزاب التي قررت المشاركة في الانتخابات ورفضت دعوات المقاطعة، أن تخوض معركة الضمانات وهزيمة التزوير بكل الوسائل والأساليب الديمقراطية، وألا تكون الوقفة الاحتجاجية الرمزية التي نظمها حزب التجمع يوم السبت الماضي هي النهاية، بل لابد من سلسلة من التحركات في كل أنحاء مصر لتشكيل قوة ضغط جماهيرية تسقط التزوير والمزورين في الانتخابات القادمة.

ردّاً علي المفتي

فريدة النقاش

جانب الصواب فضيلة الدكتور (علي جمعة) مفتي الديار المصرية حين قال في جريدة (الوفد) يوم الجمعة الماضي إن الثقافة العامة تتعرض لهجمة علمانية.. وأن العلمانية لا تنكر الدين، لكنها تنحي الدين عن سير الحياة، وقارن بين العلمانية والسلفية المتشددة التي تريد بدورها أن تنعزل بالدين عن سير الحياة.

وهكذا قدم المفتي تفسيراً للعلمانية أبعد ما يكون عنها لأن ما تطالب به ليس فصل الدين عن الحياة، فمثل هذا الفصل مستحيل لأن الدين هو أحد مصادر القيم في العالم أجمع ولكن شرطها الأساسي ومطلبها هو فصل الدين عن السياسة وعن الدولة، لتصبح الدولة محايدة بين الديانات كافة ترعى حقوق معتنقيها وتوفر لهم المناخ الملائم وحقهم في دور العبادة التي تحميها، ولكنها لا تنحاز لدين ضد الآخر فهي تتأسس على مبدأ المواطنة، والمواطن هو الذي يؤدي ما عليه من واجبات تقابلها حقوق يتمتع بها بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو الطبقة.

وحين ترفض العلمانية فكرة الدولة الدينية فإنها لا تعادي الدين، وإنما ترفض أن يصبح الدين هو العامل الحاسم في تحديد هوية الدولة أو طابعها، لأن الدولة العصرية هي دولة كل المواطنين لا دولة المؤمنين فقط، وهي دولة المواطنين سواء كانوا متدينين أو غير متدينين، وهي أيضا دولة النساء والرجال على قدم المساواة.

وكما أن هناك علمانية ملحدة، هناك علمانية مؤمنة وهي الأكثر شيوعاً في العالم كله.

وقد كتب الإمام (محمد عبده) في أواخر القرن التاسع عشر يقول (ليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة، وأن أصلاً من أصول الإسلام قلب السلطة الدينية والإتيان عليها من أساسها، وأن الحكم مدني من جميع الوجوه)، كذلك كان الشيخ (علي عبد الرازق) في كتابه (الإسلام وأصول الحكم) الذي صدر سنة ١٩٢٥ قد فند ونفى أن يكون الإسلام قد دعا لنظام الحكم، بل إن دولة الخلافة كانت دولة مدنية من كل الوجوه.

ويرى علمانيون ثقاة أن هناك أسساً قوية للعلمانية لا فحسب في تراث الفلسفة العربية الإسلامية، وإنما أيضاً في خبرة الدولة الإسلامية نفسها خاصة في تجربة الأندلس، بل في خبرة أكبر بلد في العالم به سكان مسلمون الآن وهي أندونيسيا التي رفض قادتها النص على دين للدولة في دستورها، وذلك دون أن يفقد هذا البلد الكبير هويته القائمة على التنوع، ودون أن تشعر الأغلبية المسلمة فيه بأن حقوقها مهدرة.

وما يخيف فضيلة المفتي حقيقة هو أن موجات العلمانية تكتسح المجمعات الإسلامية، وأن التغيير العميق في هذه المجتمعات يشق طريقه كحقيقة موضوعية في اتجاه العلمانية التي يستحيل وقفها، رغم أننا نحن العرب والمسلمين مازلنا نتلكأ في إنجاز إصلاح جذري للفكر الديني على أساس من الثراء الهائل في التراث المنتج من عصور ازدهار الثقافة العربية الإسلامية جنباً إلى جنب أدوات عصرنا ومعارفه، الشيء الذي لابد من أن تسهم فيه المؤسسات الدينية الكبرى سواء الأزهر أو دار الإفتاء بدلا من أن تتحول إلى عناصر تعطيل لهذا الإصلاح الضروري.

ولا أعرف من أين جاء فضيلة المفتي بأن (العلمانية تؤمن بالخصوصية التي تدعو فيها لتأييد انفصال الكرد والتركمان والعرب والشيعة من السنة والأقباط من المسلمين، العلمانية تريد هذا، ولذلك تريد خريطة أخرى للعالم وبدلا من ٢٠٠ دولة تصبح ٤٠٠ دولة).

والحق أن هذا بعيد تماماً عن الواقع ومنطق غريب تماماً على المكون الفكري الرئيس للعلمانية وهو مبدأ المواطنة وفصل الدين عن السياسة حتى لا يختلط المقدس بالدنيوي وحتى يتعايش الجميع رغم اختلافاتهم في إطار الوطن الواحد وحيث الوجه الآخر للعلمانية في التطبيق حتى تتكامل أركانها هو الديمقراطية، والتي في غيابها تبرز دعوات الانفصال والصراعات الدينية والمذهبية.

وإذا احتكمنا إلى الواقع العملي سوف نجد أن أكبر ديمقراطية في العالم أي الهند هي دولة علمانية قائمة على التنوع الهائل بين هندوس ومسلمين ومسيحيين ويهود وبها ما يزيد على ٥٢ لغة، وقد حمتها العلمانية والديمقراطية من التفكك والتفتيت، في حين تبرز دعوات الانفصال في البلدان التي تسيطر على الحكم فيها جماعات استبدادية تحكم باسم الدين مثلما هو الحال في السودان والصومال وغيرها.

تحتاج العلمانية إلى نظرة منصفة من قبل المؤسسات الدينية حتى تزيل الخصومة الزائفة بينها وبين الدين لينفتح الباب أمام التطور الديمقراطي السلمي والصحي.